

النظم الاستراتيجية للمناقصات والمشتريات الحكومية

24 – 28 يناير 2027

نيروبي

AGILE LEADERS
Training Center

النظم الاستراتيجية للمناقصات والمشتريات الحكومية

المرجع: 101576_103600372 **التاريخ:** 24 – 28 يناير 2027 **المكان:** نيروبي **الرسوم:** Euro 4500

نظرة عامة

تعمل الهيئات العامة والمديريات الحكومية وفق متطلبات رقابية صارمة تفرض النزاهة الإجرائية، وعدم التمييز، وقابلية التدقيق المالي والإداري المستمر. تغطي دورة النظم الاستراتيجية للمناقصات والمشتريات الحكومية المنهجيات التشغيلية للمسؤولين الحكوميين القائمين على إدارة لجان الشراء، والتعامل مع بوابات المنافسات والمشتريات الإلكترونية، وتطبيق اللوائح المنظمة للمشتريات العامة. يدرس المشاركون الدورة الإدارية الكاملة للاستحواذ، بدءا من التحقق من الاحتياج وإعداد وثائق المنافسة، وصولا إلى تقييم العروض والبت الإداري والرقابة اللاحقة للترسية. تقدم هذه الدورة بواسطة أجايل للتدريب.

الفئة المستهدفة

- أمناء لجان المناقصات وأعضاء لجان فحص العروض المشرفون على نزاهة الطرح والترسية.
- مسؤولو المشتريات الحكومية ورؤساء الأقسام الإدارية المشرفون على مسارات الإنفاق العام.
- مديرو الحوكمة ومراقبو الحسابات الحكوميون والمراجعون الداخليون المعنيون بتدقيق ملفات الشراء.
- المهندسون ومديرو المشاريع في الجهات العامة المكلفون بصياغة كراسة الشروط والمواصفات والمتطلبات الفنية.
- المسؤولون التجاريون في القطاع العام المعنيون بالتحقق من أهلية الموردين، وإدارة التظلمات والاعتراضات، وإعلانات الترسية.

الإدارات والقطاعات المستهدفة

تخدم هذه الدورة الهيئات الرقابية والوحدات الإدارية عبر مختلف القطاعات والمؤسسات العامة المنظمة.

- الوزارات المركزية وإدارات المشتريات في الأمانات والبلديات
- هيئات تطوير البنية التحتية والمشاريع الإنشائية العامة
- الهيئات الصحية العامة ومفوضيات المرافق الخدمية المنظمة
- أمانات حوكمة الشركات التابعة للدولة ولجان النزاهة المؤسسية
- دواوين الرقابة المالية ومفتشيات تدقيق الإنفاق الحكومي

أهداف التعلم

بنهاية هذه الدورة، سيكون المشاركون قادرين على:

- تطبيق أطر المشتريات العامة، وحدود الإنفاق المالي، وتوجيهات الحوكمة المؤسسية.
- إعداد وثائق المنافسة الموحدة، وتحديد المتطلبات الوظيفية، وبناء مصفوفات التقييم الموضوعية.
- الإشراف على تقديم العروض عبر المنصات الإلكترونية، وبروتوكولات فتح العروض، وسجلات اللجان الرسمية.
- تنفيذ عمليات تقييم العروض متعددة المراحل وفق معايير الاكتمال الإداري، والجدارة الفنية، والقيمة المالية.
- فرض رقابة محكمة على تسليم المخرجات بعد الترسية، وإدارة حدود أوامر التغيير، وتتبع أداء المتعاقدين.
- إدارة فترة التوقف القانونية، وبروتوكولات توضيح أسباب الاستبعاد، وإجراءات مكافحة الاحتيال والتواطؤ.

جدول الدورة

اليوم 1: بنية المشتريات العامة والحوكمة الإدارية

- الأطر التنظيمية الحاكمة للإنفاق العام ومسؤوليات الشراء المؤسسي
- المعايير الإدارية الجوهرية: الشفافية الإجرائية، وتكافؤ الفرص، والمنافسة العادلة
- الفصل المؤسسي بين الصلاحيات: مسؤولو الصرف، وأمانات لجان المنافسات، ولجان البت والترسية
- خارطة طريق دورة حياة الشراء الحكومي: من اعتماد المخصصات المالية حتى إغلاق المراجعة الرقابية
- الرقابة الرقمية عبر بوابات المنافسات والمشتريات الإلكترونية وسجلات النشر الرسمية
- منع تعارض المصالح المؤسسي عبر مواثيق النزاهة والإفصاح عن الأصول والذمة المالية

اليوم 2: صياغة وثائق المنافسة وهيكلة الطلبات

- التحقق من تقدير الاحتياجات، واستطلاع قدرات السوق، والتخطيط التراكمي للطلب العام
- صياغة كراسة الشروط والمواصفات والمتطلبات الوظيفية الموجهة نحو النتائج
- هيكلة معايير أسلوب المظروفين، وتحديد أوزان التقييم المسبقة، والمعايير غير السعرية
- فحص أهلية الموردين، والتحقق من الملاءة المالية، وسجلات القيد والتسجيل النظامية
- تحديد المسارات النظامية للطرح: المنافسة العامة، والمنافسة المحدودة، وإجراءات الشراء المباشر
- صياغة معايير النزاهة المهنية، وتعهدات السرية، وإقرارات عدم التواطؤ في العروض

اليوم 3: إدارة الطرح الحكومي وفحص العروض

- جداول نشر إعلانات المنافسات، ونشرات الاستفسارات، وتعميم ملاحق وثائق المنافسة
- إيداع العروض الآمن عبر البوابة الإلكترونية، وحفظ السجلات، وبروتوكولات فتح المظاريف
- تدقيق الاستجابة الإدارية والشروط الشكلية وتحديد محددات الاستبعاد الأولي
- تقييم الجدارة الفنية باستخدام بطاقات الدرجات الموزونة ومصفوفات قياس القدرات
- التحليل المالي، وتدقيق الأخطاء الحسابية، والتعامل مع عروض الأسعار المنخفضة بشكل غير مبرر
- مداولات لجنة فحص العروض، وتوثيق الآراء المخالفة، وإعداد محضر التقييم النهائي

اليوم 4: حوكمة قرارات الترسية والرقابة بعد التعاقد

- قرارات الترسية المبدئية، وإصدار إشعار نية الترسية، والنشر في الصحف والبوابات الرسمية
- الضوابط النظامية المحددة لفترة التوقف، وإدارة طلبات المتنافسين لتوضيح أسباب الاستبعاد
- إعداد العقود الحكومية النموذجية، وبنود التعويضات، واستلام متطلبات الضمان النهائي
- متابعة التنفيذ بعد الترسية: التحقق من المراحل الإنجازية، وجداول الخدمات، واعتماد المخرجات
- حدود وضوابط أوامر التغيير، والموافقات الرسمية على التعديلات، وسقوف الصلاحيات التعاقدية
- المعالجات الإدارية لحالات التقصير، وتطبيق غرامة التأخير، وإجراءات الإغلاق النهائي للعقد

اليوم 5: منظومات النزاهة، والجاهزية للتدقيق، والتحديث الإداري

- رصد مؤشرات الاحتيال، وعلامات التلاعب بالأسعار، وأنماط التواطؤ في المنافسات والمزايدات العامة
- تنفيذ المراجعات الرقابية الداخلية على ملفات الشراء، والتحقق من الجاهزية للتدقيق النظامي
- تطبيق مواثيق النزاهة المؤسسية، وحماية المبلغين عن التجاوزات، وفرض مدونات قواعد السلوك
- تحليلات بيانات المشتريات: تتبع اتجاهات الإنفاق ومؤشرات قياس سرعة إنجاز العمليات
- مسارات التطوير المؤسسي، ورفع كفاءة الإنفاق، وتحسين الفعالية الإدارية في الشراء العام
- دمج المعايير البيئية وعوامل القيمة الاجتماعية ضمن معايير تقييم المنافسات الحكومية

التمارين التطبيقية

ينفذ المشاركون تدريبات عملية لترسيخ القدرات الإدارية والانضباط الرقابي في الشراء الحكومي.

- تصميم مصفوفة تقييم موضوعية للمنافسات العامة تتضمن معايير موزونة وبوابات تأهيل فنية.
- محاكاة جلسة للجنة فحص العروض لدراسة العطاءات المتنافسة وصياغة محضر النتائج والتوصيات.
- إعداد نموذج رسمي لإشعار نية الترسية ومذكرة إدارية منظمة لتوضيح أسباب استبعاد أحد العروض.
- بناء قائمة تدقيق رقابية للمشتريات الحكومية تحدد ضوابط النزاهة عبر مختلف مراحل الترسية.

الأسئلة الشائعة

ما الشروط المسبقة الموصى بها للالتحاق بهذه الدورة؟

لا توجد متطلبات مسبقة محددة للالتحاق. صمم المحتوى التدريبي للمسؤولين الإداريين، وأعضاء لجان المناقصات، وأخصائيي المشتريات، والمراجعين الداخليين العاملين في الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

كيف ينظم الجدول اليومي خلال الأيام الخمسة للدورة؟

تنعقد الدورة على مدار أسبوع متتالية، بمعدل أربع إلى خمس ساعات تدريبية يوميا تشمل محاضرات توجيهية، ومحاكاة عملية للجان، وتحليل حالات واقعية، وتمارين جماعية تطبيقية.

ما الفرق بين الفحص الأولي لأهلية الموردين والتأهيل اللاحق؟

يتحقق الفحص الأولي من استيفاء المتطلبات النظامية، والتسجيل التجاري، والشهادات الإلزامية عند تقديم العطاء، في حين يركز التأهيل اللاحق على التحقق التفصيلي من الملاءة المالية والقدرات التشغيلية للمتنافس المرشح للترسية المبدئية قبل توقيع العقد.

الخاتمة

تسهم نظم الشراء العام المنضبطة في حماية المال العام وتعزيز الثقة المؤسسية في الإجراءات الحكومية. ومن خلال إتقان مسارات الطرح التنافسي، والتقييم الموضوعي للعروض، والرقابة الدقيقة على تنفيذ العقود، يضمن مسؤولو الشراء تحقيق أعلى درجات النزاهة والمساءلة. تكتسب المؤسسات القدرة على بناء عمليات مشتريات محكمة وقابلة للتدقيق الكامل بما يحقق مستهدفات السياسات العامة بكفاءة.